

العرب وهجرة العقول

د. محمد عبد العزيز ربيع

بدأ الاهتمام العربي بمشكلة هجرة العقول من الدول العربية للخارج في أواخر الستينات من القرن الماضي، وتساعد في السبعينات، وذلك بعد الطفرة النفطية الأولى وما نتج عنها وترتب عليها من اتساع نطاق الخدمات والنشاطات الاقتصادية وتنوعها. إذ تسببت تلك الطفرة في حدوث هجرات للعمالة العربية من الدول غير النفطية للدول النفطية، شملت الكفاءات العلمية والفنية وعمال الخدمات، حيث قام هؤلاء بتحمل الجزء الأكبر من مسؤوليات البناء العمراني والاقتصادي والتعليمي في الدول التي هاجروا إليها. إلا أنه بالرغم من الاهتمام العام بدور المتعلمين من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات ومدرسين ومدراء بنوك وشركات في الإسهام الفاعل في تنمية اقتصاديات الدول العربية النفطية وتوفير الخدمات لشعوبها، فإن اهتمام الدول المستوردة لتلك الكفاءات بقي محصوراً ضمن المحاضرات العامة وبعض المقالات الصحفية، إذ لم تحاول تلك الدول دراسة الظاهرة وتنظيمها وتحديد مدى أهمية الكفاءات الوافدة بالنسبة لحاضرها ومستقبلها. إلى جانب ذلك، لم تحاول الدول المصدرة لتلك الكفاءات توجيه الاهتمام إليها أو العمل على تنظيمها ودراسة كيفية تعظيم الفائدة منها، وذلك بالرغم من أنها أصبحت تعتمد على صادراتها من العمالة اعتماداً كبيراً ومتزايداً.

ويعود عدم الاهتمام بقضية هجرة العقول في الدول العربية المصدرة والمستوردة لتلك العقول لأسباب سياسية وأمنية واجتماعية. ومن تلك الأسباب خوف أنظمة الحكم في الدول المستوردة من قيام الوافدين بنشاطات سياسية قد تهدد أمن النظام، ومن احتمالات انخراطهم في أعمال تجارية واستثمارية وبنكية قد تمهد الطريق أمامهم للسيطرة على جزء من الاقتصاد الوطني. كما أن العقلية القبلية والعشائرية والدينية المحافظة المهيمنة على مجتمعات تلك البلاد كانت تخشى من احتمالات تأثير الوافدين على عادات وقيم مجتمعاتها التقليدية. ولذلك عملت كل تلك الدول، ودون استثناء، على عزل العمالة الوافدة من كفاءات علمية وغير علمية عن المجتمع الأكبر الذي كانت تعيش وتعمل فيه، وحرمانها من الإحساس بالأمان الوظيفي، وسن وتطبيق قوانين تحول دون حصولهم على حقوق في الحاضر أو المستقبل.

من ناحية أخرى، كانت الدول المصدرة لتلك العقول ولا تزال غير معنية بأحوال رعاياها من العاملين في الخارج، وميالة لعدم السماح لهم بالعودة وممارسة نشاطاتهم الفكرية بحرية. ويعود ذلك لأسباب أمنية واقتصادية بحتة تتعلق بالخوف من أفكار هؤلاء ونشاطاتهم السياسية والثقافية أحياناً، ولأن في هجرتهم ضماناً لعوائد مالية كبيرة تساهم في دعم الاقتصاديات الوطنية، وتساهم في تخفيف العبء عن كاهل الأنظمة العاجزة عن توفير العمالة للعاطلين عن العمل. وحين اكتملت مؤسسات وأجهزة الدولة العامة، وهي البيروقراطية، والجيش، والبوليس، وأجهزة المخابرات، والإعلام، أصبح بإمكان الدولة السيطرة على كافة شؤون الحياة، وإرهاب الناس وتزييف وعيهم والتجسس عليهم، واعتقال وكبت غير المرغوب بهم من الناشطين، وذلك بغض النظر عن اهتماماتهم وطبيعة النشاطات التي يقومون بها. ومن خلال استخدام عصا الترغيب والترهيب والتنكيل استطاعت الدولة تطويع منتقديها. وملاحقة أعدائها، وكبت دعاة التغيير، ودفع الكثيرين من المثقفين للهجرة للخارج. وفي الواقع، قامت بعض أنظمة الحكم العربية بتشجيع هجرة العقول من خلال اللجوء لسياسات التجويع الاقتصادي والحرمان الوظيفي والكبت الفكري والعزل الثقافي والسياسي. لقد تصرفت تلك الأنظمة ولا تزال تتصرف على أساس أن العقول المتعلمة وأصحاب الرأي من المثقفين يهددون استقرارها وينتقصون سيادتها، وأن اللجوء لتهمير المفكرين والمثقفين وطردهم من الوطن هو أفضل السبل وأقصرها للتخلص من العقول النيرة والقيادات البديلة الواعدة. وفي الواقع، تعاملت معظم أنظمة الحكم العربية مع كل مفكر ومثقف ملتزم على أساس "هو يفكر إذن هو خائن". ولقد ساهمت

مجموعات المثقفين التقليديين، المسلمين المتشدددين دينيا والقوميين المتعصبين عقائديا في محاربة أصحاب الرأي الحر والأفكار الخلاقة، مما جعل تلك المجموعات تتعاون مع أجهزة القمع الحكومية وتساهم دون وعي في الحفاظ على التقليد وما يعنيه من تخلف علمي وكبت سياسي وجمود ثقافي.

كان من تبعات تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الماركسية وانتهاء الحرب الباردة تراجع الأهمية الإستراتيجية للدول النامية عموما، وذلك لأن الاهتمام بها كان ذا دوافع أمنية وعسكرية ولم يكن لدوافع إنسانية. كما أن حدوث تقدم كبير ونوعي في العلوم والتكنولوجيا الصناعية أدى إلى تقليص أهمية كافة المعادن والثروات الطبيعية فيما عدا الطاقة البترولية. لقد استطاع العلم والتكنولوجيا الحديثة تصنيع مواد بديلة لمعظم المواد الطبيعية التي كانت تصدرها الدول الفقيرة، كالنايلون بدل القطن والبلاستيك بدل الحديد، كما استطاعت المعرفة أن تمكن الإنسان في إنتاج كميات أكبر من المصنوعات باستخدام كميات أقل من المواد الخام، بينما كانت الصواريخ بعيدة المدى والقنابل الذكية تقلص الأهمية الاستراتيجية للأرض. ومع تراجع أهمية الدول النامية أو دول العالم الثالث من النواحي الإستراتيجية، تراجع اهتمام الأثرياء من دول بالفقراء من شعوب.

ومنذ بدايات عصر المعرفة قبل حوالي الربع قرن، بدأت العديد من الدول تعترف بأن تخلف نظم التعليم في بلادها وانعدام الحرية ومحاربة الفكر الخلاق غير التقليدي كانت مسئولة عن هجرة عقولها الفذة، وتخلفها عن العصر كثيرا، وتبعيتها للدول الصناعية تبعية كاملة. وبينما خطت بعض الدول النامية خطوات هامة نحو تصحيح الأوضاع السياسية واستبدال السياسات الخاطئة وتحديث نظم التعليم في بلادها، كالصين وكوريا الشمالية والهند وتايلاند وماليزيا، بقيت غالبية الدول الأخرى تراوح في مكانها دون تصحيح المسارات الخاطئة. ولقد كانت الدول العربية عامة من بين الدول التي فشلت في اللحاق بركب الدول المتقدمة، وفي استيعاب أهمية السير على خطى الدول الآسيوية متسارعة النمو. وبالرغم من أن بعض الدول العربية خطت خطوات لا بأس بها على طريق إصلاح نظم التعليم الثانوية، إلا أنها أهملت دور قيم الإنتاج والعمل، وسمحت بتنامي قيم الاستهلاك والتفاخر، وتواطأت مع رأس المال في تحويل معظم المؤسسات التعليمية والصحية إلى مؤسسات تجارية همها الأول والأخير تحقيق الربح على حساب المواطن وحساب صحته ومستقبل أبنائه. أما في مجال الحرية، فإن الأوضاع ساءت عما كانت عليه في الماضي القريب، وذلك بسبب تكالب نظم الحكم على التمسك بالسلطة، وتنامي التوجهات الدينية المتزمتة، واتجاهها نحو مناوئة الفكر الخلاق والانغماس في عمليات تحويل التعليم والخدمات الصحية إلى عمليات ربحية.

للتشر يوم الثلاثاء 2-10-2007

د. محمد عبد العزيز ربيع

professorrabie@yahoo.com

www.yazour.com